

ما في رتبة الوجود والعدم والتوزيع والحد والاول والثاني  
 او التا والثالث في المساحة السابقة وليس جمع  
 بل هو اسم جمع لا واحد من لفظه ولا من معناه كما قاله الدكتور  
 والروائي وعكسوا في اوله وانطلقا في عكسيتين وهو  
 ان اللام باطلا في كذا المذموم وان كان جفا في غير  
 مستوفى لمترو وطالم فاهل السبب علم ولا صفة باهو  
 اسم جسد جامد المقرب بمعنى ذب القرابة وورد عليه  
 الوصف به في قوله اهل الجحيم اهل الجحيم وان اوجب بان الكلام في  
 الاله بمعنى القرب لا المستوفى فان هذا وصف وجهه  
 على اهلين حقيقيين لا محققين كما قالوا في فيه تحت لانه ان كان  
 المقنن لفظا واحدا مطلقا او المعنى فهو من معني  
 المستوفى مطلقا الفارق الداعي الى كون الذي بمعنى القرب  
 غير صفة والذي بمعنى المستوفى صفة الا ان تحت الثاني  
 ويقال القرب بمعنى ذب القرابة لمحق بالجامد لقبته  
 الاسمية عليه فتا مرنه ابيت الروابي ذكرنا اهلا الوصف  
 لم يستوفى جمع المتروط لانه لا يقبل التا ولا يدل على  
 التفضيل لانه اسم جمع اي لثني ويكتب بالواو بعد التتم  
 الفرق بينه وبين اليا في اليا في الرسم نصبا وجر وحمل  
 عليها الفرق اما ان لا يكون جمعها لاي يلا يكون اسم جمع  
 له على كل ما سوي الله في كل مجموع ما سوي الله وهذا  
 احد اطلاقه والاطلاق الثاني اطلاقه على وصف من  
 اصناف الخلق ان عا حدة ويجب كون اجمع اجمع تمام

القاء

العلة والمتمم عند بيان هذا الكلام اعلي وانه لا يجوز ان يكون  
 مساويا للمقدوم وان ذكره تحتنا البعض اذ لو جاز كون مساويا  
 لم يكن في الجمع قابلية ولم يتم قولهم اقلوا من اجمع ان ينتهك  
 كماله من مقدومه وانما في الخلاف لانه اذا نشأوا في اقل من  
 وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتكام الثاني في كلام  
 الشسبظهر كدوره فتنبه وانصف او يكون جمعا له اي غير  
 مستوفى للمقدوم كما يفيد قوله فوجوه لغير علم ولا صفة  
 باعتبار تغليب من يعقل ان دفع باعتبار التغليب الاعراض  
 بان الجمع بالواو واليوت او السا والثون من مواضع الفتح وكان  
 عليه ان يزيد و باعتبار اطلاق العالم على كل صنف من اصناف الخلق  
 على حدته لئلا يندفع بهذه الاعتراضات و قد عدم كون اجمع اجمع  
 مقدومه لانه اهلنا على هذه الاعتراضات الثاني مقدوم العالم  
 على معنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المقدوم  
 ولا مساويا لان مدلوله المندفع صنف من اصناف العوالم  
 ومدلوله اجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المقدوم مساويا  
 بل الاعم اجمع فماد ذكره تحتنا البعض من لزوم كون المقدوم مساويا  
 لجمعه على الاعتراض الثاني وانه لا محذور في ذلك لانه لا يكون اجمع اجمع  
 اعلي غير مستوفى كما انكشف لك لا يقال المسئلة من  
 حيث صدق عالم المقدوم عموم يولي وصدق اجمع عموم  
 بعمومي والمعتبر هنا العموم التقديري والالزام ان عالم  
 اجمع وهو كقولهم اجمع على كذا العالم وانما كذا مساوية  
 مقدومه فيبطل قولهم ان كون اجمع اعلي ضد الحقيقي المقام

٢ على عالم كان  
 وصحة الجمع على  
 عالم كما لا يفتقر  
 في من الصدق  
 لو صدق عالم  
 انصف دصح